المثل وكذلك يكون القراض فاسدا اذا وقع الى اجل معلوم لان عقده
غير لازم وهو رخصة فلكل واحد منهما ان ينفك عن نفسه متى شا
فاذا وقع الى اجل معلوم فقد منع نفسه من تركه كما اذا قال له اذا كان
راس المال النقد فاعمل بالمال واعمل به سنة من وقت كذا فانه لا يجوز
وللعامل قراض مثله وكذلك يكون القراض فاسدا اذا اشترط رب
المال على العامل ان يضمن المال اذا تلف اي راس المال لان ذلك ليس
من سنة القراض وله قراض المثل اذا عمل ولا يعمل بالشرط اذا تلف
المال واما لو دفع المال للعامل وطلب منه ضامنا يضمنه فيما يتلف
بتعديه فينبغي جوازه كما نقله الرزقاني عن بعض شيوخه وكذلك يكون
القراض فاسدا فيما اذا دفع ماله الاخر على النصف شلاثا على ان يشتري عبد
فلان ثم يشتري عبد ما يبيعه بثمنه ثانيا فهو اجير في شرايه وبيعه
فله اجر مثله وله قراض مثله في ربحه فقوله او اشترا بها واقراض قال فيه
اشترسلعة فلان الخ فالمعطوف محذوف وجملة اشترينقول القول
وكذلك يكون القراض فاسدا اذا اشترط رب المال على العامل ان يشتري
بالدين فاشترى بالنقد فان لم قراض مثله واما ان اشترى بالدين فان
الربح له والخسارة عليه لان الثمن قرض في ذمته وكذلك يكون القراض
فاسدا اذا عين رب المال للعامل نوعا وكان ذلك النوع في نفسه يقل
وجوده سواء خالف واشترى سواه او لم يخالف واشتراه وكلام ت
يوهم ان الفساد مع المخالفة وانه اذا اشترى ما اشترط عليه فان القراض
صحيح وهو خلاف المعتمد كما يظهر من كلام ابي الحسن والشيخ حلولو في
شرح هذا المحل والمراد بما يقل ما يوجد تارة ويعدم اخرى وليس المراد
به ما يوجد دايما الا ان قيل قال الحوفي ومفهم المدونة قال مالك لا ينبغي
ان يتقارض رجلان على ان لا يشتري الا البز الا ان يكون موجودا في الشتا
والصيف

والصيف فيجوز ثم لا يعدوه الى غيره الباجي فان كان ينفذ لقلته
لم يجز وان نزل فسخ انتهى وفيه قراض المثل كما ذكره المولف وذكره
الحوافي قبل انتهى وبعبارة او بدين او ما يقل اي وخالف فالخسارة عليه
وفي الربح قراض المثل وان لم يخالف في سبيلة الدين الربح للعامل والخسا
رة عليه وفي سبيلة ما يقل الخسارة عليهما وفي الربح قراض المثل ع كما اختلفا
في الربح وادعيا ما لا يشبه ع ليست هذه الصورة فاسدة وانما
التشبيه في الرد الى قراض المثل ولذا عدل عن العطف كما في الذي قبله
للتشبيه والمعنى انهما اذا اختلفا بعد العمل في جزء الربح فقال العامل
على النصف مثلا وخالفه رب المال وادعى اقل من ذلك واتى كل
منهما بما لا يشبه فان العامل يرد الى قراض مثله فان ادعيا ما يشبه
فالقول قول العامل لانه قرح جانبه بالعمل فان ادعى احدهما ما يشبه
فالقول قوله واما ان كان الاختلاف بينهما قبل العمل فالقول قول رب
المال اشبه او لا كما ياتي قال المولف ع وفيما فسد غيره اجير مثله في الذمة
ش يعني ان القراض الفاسد حال كونه غير الوجوه السابقة وثانيها
اشلثة يكون فيه اجرة مثله في ذمة رب المال وسواء حصل ربح ام لا
بخلاف قراض المثل لا يكون الا في الربح فاذا لم يحصل ربح خلافا لبعضهم
ويفرق بينهما ايضا بان ما وجب فيه قراض المثل اذا عثر عليه في اثنا
العمل لا يفسخ العقد ويتمادى العامل كالمساقاة الفاسدة بخلاف
ما لو وجب فيه اجرة المثل فان العقد يفسخ متى عثر عليه ولا يمكن من
التمادي وله اجرة مثله وبانه احق من الغرماء اذا وجب قراض المثل وهو
اسوتهم في اجرة المثل على ظاهر المدونة والموازية وبعبارة ما هنا
واقتصر على الفاسد من غير الحايل المتقدمة فلا يصح رجوع ضمير غيره
لها لاقتضايه ان في الحايل المتقدمة اجرة المثل وليس كذلك وهذا

Copyright © King Saud University